رأي القدس

الفلتان الامني اختبار لحماس

■ شكلت عملية اغتيال خليل القوقا أحد مؤسسي لجان المقاومة الشعبية بتفجير سيارته في مدينة غزة اول اختبار لحكومة «حماس» التي باشرت اعمالها رسميا يوم امس الاول بعد تسلمها مسؤوليات الامن، الى جانب المسؤوليات الاخرى من الحكومة المستقيلة.

فهذه العملية التي تعتبر الاولى من نوعها، من حيث تورط اطراف فلسطينية وليست اسرائيلية فيها مثلما جرت العادة، جاءت بعد يومين من تولي حكومة حماس السلطة، وتسببت في حدوث اشتباكات مسلحة بين عناصر تابعة لتنظيم الشهيد وقوات الامن، اسفرت عن مقتل ثلاثة اشخاص وثلاثين جريحا.

من الواضح جدا ان المستهدف هو حكومة «حماس» جنبا الى جنب مع لجان المقاومة الشعبية وقيادتها، من اجل خلق فتنة داخلية تقود الى حرب اهلية تصعب السيطرة عليها.

حكومة «حماس» التي ما زال رئيسها السيد اسماعيل هنية يتواجد في قطاع غزة لمنعه من الذهاب الى رام الله من قبل الاسرائيليين، قررت تشكيل لجنة تحقيق في هذه الجريمة، اثناء اجتماع طارئ عقدته امس، لمعرفة المتورطين فيها وتقديمهم الى العدالة.

التحقيق في الجريمة خطوة جيدة بلا شك، ولكن تكرارها يظل واردا طالما ان المرض الحقيقي، وهو الفلتان الامني، ما زال دون اي علاج. فوجود هذا الكم من الاسلحة في الشوارع، وفي ايدي غير مسؤولة، ادى الى حالة غير مسبوقة من الفوضى وانعدام الامن.

حركة «حماس» كانت تعارض نزع السلاح من الفصائل لاعتقادها ان الهدف هو ضرب المقاومة والتجاوب مع المطالب الامريكية والاسرائيلية في هذا الخصوص تحت ذريعة تدمير البنى التحتية للارهاب. الان تغيرت الصورة واصبحت حماس في قلب السلطة، وبدأت تدرك خطورة تحول قطاع غزة والضفة الغربية الى غابة من الفوضى والانفلات الامني.

سلاح المقاومة يجب ان يظل في أيدي اصحابه، لان الارض الفلسطينية ما زالت محتلة، والسلطة مجرد وكيل للاحتلال، سواء كانت خاضعة لحركة «فتح» او انتقلت الى حكومة حماس، ولكن هناك فرقا شاسعا بين سلاح مقاوم، وسلاح يستخدم في تصفية الثارات العشائرية، والبلطجة، والخروج على القانون.

جهات عديدة، فلسطينية وغير فلسطينية، تريد افشال حكومة حماس بكل الطرق والوسائل، ولا نستبعد ان تكون هذه الجريمة هي بداية العمل من اجل تحقيق هذا الهدف.

فمن المؤسف ان بعض بقايا الاجهزة الامنية الفلسطينية مستعد لكي يكون اداة تخلق الازمات لاي حكومة جديدة، خاصة في ظل وجود جهات اجنبية مستعدة للتمويل وضخ ملايين الدولارات من اجل هذا الهدف.

اللواء نصر يوسف وزير الداخلية الفلسطيني المستقيل، اعلنها صراحة في احد مؤتمراته الصحافية، وقال ان هناك طابورا خامسا داخل الاجهزة الامنية الفلسطينية يعمل لصالح مخابرات خارجية، واضاف بان بعض الاجهزة الامنية تحولت الى عصابات مافيا تمارس الابتزاز والفساد المالي.

ان ابرز مهمة تواجه وزير الداخلية الجديد اسماعيل هنية تتلخص في ضرورة تنظيف الاجهزة الامنية الفلسطينية من كل هذه العناصر المأجورة والمرتبطة بالمخابرات الاجنبية المعادية لطموحات الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه المشروعة، واعادة بناء قوات الامن الفلسطيني على اسس جديدة تعتمد معايير الوطنية والولاء للوطن.

«حلف التوريث» يقوده العادلي بمساندة رجال الدين الإسلامي والمسيحي

محمد عبدالحكم دياب *

■ من مفارقات وتناقضات الحالة السياسية المصرية، في القمة، أنها تتعامل مع المصريين على أنهم بلهاء، وهذا عكس الحقيقة تماما. فالمصريون شعب لماح، لا تنطلي عليه الألاعيب ولا عمليات التمويه المكشوفة التي تقوم بها «عائلة مبارك» لنفي «التوريث»، وإن ابتلي بصنف من الفاسدين والمنافقين، قل وجودهم بين شعب آخر. والمصريون، بكل فئاتهم ومكوناتهم، يضحكون كثيرا أثناء متابعتهم للظهور المكثف لـ«الرئيس الموازي»، وطرق فرضه المبتذلة على الرأي العام، بطريقة «الإعلان الملح» للسلع والبضائع البائرة، حتى يستسلم المستهلك لها، دون سؤال عن مستوى الجودة أو الغش فيها، ويعلم المصريون أن ما يطلقون عليه «حركات» جمال مبارك ليست لوجه الله، أو من أجل مصلحة الناس، إنما من أجل فرضه فرضا عليهم، وهم لا يطيقونه ولا يتمنون العيش حتى يروه رئيسا. ومع أنهم يرون ويتابعون النشاط المكثف كدليل على «التوريث» وليس العكس، نسيت «العائلة» أن الناس تعلم أن «التوريث» تم وانتهى أمره، والمشكلة هي في اللحظة التي تتصورها «العائلة» مناسبة لإعلانه رسميا. وبدأ إحساس البعض بالعجز أمام إصرارها على فرض إرادتها بكل السبل ينعكس على تصرفات بعض مصريي الخارج. وقد اتصل بي الأسبوع الماضي أحد قراء «القدس العربي» يقسم بأنه سيتوقف عن زيارة مصر، ويتنازل عن جنسيته المصرية إذا ما تم التوريث، فهدأت من روعه، قائلا إن البلد مهما تجبر الطغاة وتمكن المستبدون، وتحكم اللصوص، ليست ملكا لأحد، وقد يخيب ظن المتكالبين والمتآمرين على هذا البلد الطيب.

نقل حسني مبارك الملفات الهامة إلى إبنه، وهي على وجه التحديد ثلاثة ملفات، تتعلق بقانون السلطة القضائية، وحبس الصحافيين، وقانون الطوارئ، على أساس أن حسمها عن طريقه تعطيه رصيدا يستطيع أن يتخاطب به مع هذه الفئات، وتيسر «التوريث»، وترد الاعتبار للجنة السياسات، إذا أمكن، بعد فشلها في إدارة الانتخابات، وبعد التصدع الذي أصابها وانتقل إلى الحزب الحاكم.. ونظرا للثقة التي ضعفت في الاعتماد على اللجنة والحزب، رأت الوالدة، سوزان مبارك، أن عليها أن تحتاط، وتقيم حلفا قادرا، من وجهة نظرها، على فرض «التوريث». على أن يلعب رجال الدين فيه الدور الرئيسي. وتشكل الحلف فعلا من الأزهر ووزارة الأوقاف والكنيسة المرقسية، وجمعية «المستقبل»، التابعة لجمال مبارك. وتضم خريجين من الجامعات المصرية. ويتولى مسؤولية تحريكه وإدارته وزير الداخلية، حبيب العادلي، الذي ارتبط شرط بقائه بتمرير «التوريث»، وينشط جهاز مباحث أمن الدولة على أكثر من صعيد لاستكمال المرحلة الأخيرة من المخطط. أما فيما يخص توظيف الأزهر والكنيسة فقد بدأ الإفصاح عن ذلك بشكل صريح ومباشر، منذ أكثر من ستة أسابيع، وتحديدا في الثاني عشر من شباط (فبراير) الماضي.. حينها نشرت صحيفة «روز اليوسف»، لسان حال «الرئيس الموازي»، تقريرا كتبه عماد طه لمواجهة الإخوان المسلمين، وفيه اقترح الاستعانة برجال الدين الإسلامي قائلا: «في مصر علماء وفقهاء ومفكرون تستطيع أنت (يقصد جمال مبارك) القيام بهم ومعهم في وجه هؤلاء وأنا أعلم أن منهم من يفر من الإخوان وغيرهم فرار الفأر من الأسد، وليس في ذلك ما يخجل» (!!)، فالشيخ سيد طنطاوي، شيخ الجامع الأزهر ليس في حاجة إلى من يحرضه على اقتراف مثل هذا الفعل، وهو ويقترفه مع طلعة كل شمس، ونفس الأمر لا يختلف في وزارة الأوقاف، في حشد خطباء المساجد، لهذه المهمة غير المقدسة!!.

والكنيسة استقرت، منذ أن تحولت إلى دولة داخل الدولة، بدعوى إرضاء أقباط المهجر، وتعهد البابا شنودة الثالث بالتخفيف من ضغطهم على «عائلة مبارك» واستغلال البابا لحاجتها إلى تأييد مرشحيها في الانتخابات التشريعية الأخيرة، فطلب في تشرين الأول (اكتوبر) الماضي بتوفير حصة للأقباط في المجالس النيابية، وبقدر ما كان هذا المطلب صادما للرأي العام، ونشرنا هذا في حينه على هذه الصفحة، بقدر ما فاجأتنا معلومات غير معلنة عن صفقة تم بمقتضاها الإقرار بهذه الحصة، إلا أن تنفيذها أصبح مرهونا بتتويج جمال مبارك رئيسا رسميا للبلاد.

ولا بد هنا أن نشير إلى القلق الذي انتاب «العائلة» من جراء مناهضة الإدارة الأمريكية لمخطط التوريث قد قل. بعد أن استعان حسني مبارك بشارون للاتصال بالرئيس الأمريكي موضحا له خطر اكتساح الإخوان المسلمين للانتخابات، وما ترتب على ذلك من تدخل سافر لأجهزة الأمن والدولة لتزوير الانتخابات، وفيها وصل الأمر للاعتداء على القضاة الذين قاوموا هذا التدخل. منذ ذلك الوقت أخذت الإدارة الصهيونية على عاتقها إقناع الغرب بأن نار «التوريث» ولا جنة الإسلاميين، ولكي لا يتكرر ما حدث مع حماس في فلسطين، ويصل الإسلاميون المصريون وحلفاؤهم إلى الحكم!!، والقلق الحقيقي مصدره غموض موقف القوات المسلحة، مما وضع قوات الأمن المركزي ومليشيات العائلة والحزب، مع مليشيات رجال الأعمال، وقوات الحرس الجمهوري تحت إمرة جمال مبارك، تحسبا لأي مفاجآت.

أما جبهة العمل مع الرأي العام تركت لشركات العلاقات العامة، التي زاد الاعتماد عليها لفقدان الثقة في الحزب الحاكم، وبسبب ظاهرة التمرد التي لاحت داخله. والتصدع الجاري فيه، والذي وصفه البعض بأنه انتفاضة اندلعت في أعقاب تقديم أسامة الغزالي حرب، رئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية»، والعضو البارز في لجنة السياسات لاستقالته، في وقت استقال فيه ثلاثة أمناء محافظات و16 عضوا بارزا من الأمانة العامة للحزب، بجانب توقعات باستقالات أخرى من داخل لجنة السياسات، وفي المراكز العليا للحزب.. المهم أن شركات العلاقات العامة تتولى إبراز صفات ليست في «الوريث»، وتحاول باستماتة تغيير صورته متجاهلة خبرة الشعب، ومتحدية لذاكرته، ومتنكرة لذكائه، وكأن هناك من يصدقها.. ومن بين صور الاستخفاف بالعقول وقوع الاختيار على حي، كان في الأصل قرية قديمة، صارت حيا راقيا من أحياء الجيزة، هي قرية العجوزة، وقعت العين «عليها واستهوت بقاياها المتهالكة «الوريث»، لموقعها القريب من النيل وقلب القاهرة التجاري، وارتفاع قيمة أراضيها.. استبدلت المنازل الريفية الستة والثلاثون الباقية بشقق في عمارتين بنيتا في نفس الحي، باسم جمعية المستقبل التي يقال انها مملوكة لاسرة مبارك، لتتمكن هذه الجمعية من وضع اليد على أرض قرية «العجوزة» عالية الثمن لبناء أبراج فخمة عليها.

ومن يتابع النشاط المالي والتجاري والعقاري لـ«عائلة مبارك»، سوف يكتشف أن إزاحة فقراء العجوزة من منازلهم الريفية يأتي ضمن مخطط كامل. بدأ تنفيذه في القاهرة وضواحيها من عدة سنوات.. فالأحياء والقرى الفقيرة الواقعة على نيل القاهرة والجيزة، تم الاستيلاء عليها، جزءا جزءا، وبدلا من رفع مستوى معيشة سكانها الفقراء، يتم التخلص منهم والاستيلاء على ما تبقى لهم من ممتلكات. والمخطط وصل مراحله النهائية، ويشهد على ذلك برجان عملاقان على النيل في منطقة «رملة بولاق» الشعبية، معروفان لدى العامة ببرجي علاء وجمال. وتتصور شركات العلاقات العامة أن نزول جمال مبارك إلى منطقة العجوزة دلالة على التواضع والشعبية، بينما كانت زيارته أقرب إلى مهمة «المرابي» الذي يعاين أرض فريسته لينتزعها منه، إخراج متهافت لا يقل سوءا عن مسرحية رجل الأمن، الذي مثل دور فلاح، جلس معه حسني لتناول الشاي، على ترعة في ريف محافظة المنيا، أثناء المعركة الانتخابية، وبعد تمثيل الدور عاد الرجل إلى منزله وأزيل الكوخ الذي أقيم لهذه التمثيلية الرخيصة.

هذا الافتعال لا يقنع أحدا.. فالناس تسأل من الذي بدد ثروتهم وخرب بيوتهم؟ ومن هو الذي باع وطنهم وبلدهم؟ وحكم على شعبها بالموت؟ ومن نشر بينهم الأمراض الفتاكة والخبيثة؟، افتعال لم تمارسه أكثر النظم فاشية وتخلفا، وبدلا من أن يبحثوا عن بقايا قرية وسط أحد أحياء الجيزة الراقية، كان الأولى بهم أن يتوقفوا عن عمليات التدمير المنظمة للحياة الريفية والحضرية في كافة أنحاء مصر. والكراهية التي حصدوها من جراء ذلك لا تمحوها كل شركات العلاقات العامة في العالم.. «العائلة» تمارس نفس اللعبة لأنها أفلست ولأنها عصية على التعلم، وتتصور أن مجرد قول جمال مبارك بأنه لا ينوي ولا يرغب في منصب الرئيس، يكفي، ويكون مدعاة للتصديق. لم يسعفها ذكاؤها للتعرف على رأي الناس فيها. بعد أن احتل الإبن منصب الرئيس فعليا، وأن الصلاحيات كاملة انتقلت إليه، وما يقوم به حسني مبارك هو نوع من التمويه، لتمرير المرحلة الأخيرة من المخطط، وفيه يبدو، وهو المريض للغاية، منشغلا بالعمل الخارجي وبزيارات دول أوروبية وعربية.. زياراته لأوروبا غطاء للمرور على الأطباء، ومتابعة حالته المتدهورة، وزيارته لدول الخليج استجداء لبعض المال لإنعاش السوق المصري حتى تمر مشكلة «التوريث».. واختارت «العائلة» أن تتعامل معه تعامل المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي مع بريجنيف، طوال سنوات مرضه.. كانت تحقنه بالأدوية والعقاقير والمنشطات، لمقابلة الزوار أو السفر في رحلات يبدو فيها أنه القابض على زمام الأمور. الناس غير غافلة عن أن «النجل» هو المسؤول الأول الذي يتعامل معه جهاز الدولة وكافة الأجهزة الأخرى، بغطاء سياسي وتنفيذي وأمني، وفرته الوالدة، بما لها من صلاحيات، غير دستورية، مكنتها من التحكم في كل شيء!!

وتبدو هذه الظروف وهذا الجو وراء ما كشف عنه الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل، في حواره مع أسرة تحرير «الدستور» بمناسبة دعوته لهم احتفالا بمرور عام على صدورها الجديد، ونشر في الثاني والعشرين من الشهر الماضي، قائلا: «التوريث لابد أن يحدث العام الجاري لأن الظروف حاليا مع تنامي قوى المعارضة جعلت التوريث يجب أن يتم في وجود الرئيس، لأنه إذا فاتت فرصة حضوره وقوته انتهى الموضوع»، والشيء الذي لم يقله هيكل هو احتمالات التدهور المتوقع في صحة حسني مبارك، خلال الشهور القليلة القادمة والتي قد تؤدي إلى عجزه الكامل عن أداء وظيفته أو غيابه!!

* كاتب من مصر يقيم في لندن

أكذوبة ان يختار العراقي القوات المداهمة لبيته!

هيفاء زنكنة *

■ في مبادرة لا تليق الا بما يسمى بالعراق الديمقراطي الجديد وباستهانة المحتل ومستخدميه المحليين بحقوق الانسان وكرامة المواطن العراقي، أصدرت وزارة الدفاع تحذيرا يبدو في ظاهره حرصا على سلامة المواطن وأمنه بينما لايتعدى ان يكون في جوهره، مثل كل الانجازات المعلنة تحت الاحتلال، نموذجا آخر للتضليل المستهدف سلامة المواطن. اذ حذرت وزارة الدفاع المواطنين من الانصياع الى اوامر قوات الجيش او الشرطة اثناء عمليات الدهم، بعد سريان فترة منع التجول في بغداد، اذا لم تكن ترافقها قوات من متعددة الجنسية او تكون قوات مشتركة من الجيش والشرطة. وقال محمد العسكري مستشار وزارة الدفاع: «على المواطن ان يعلم ان اي عملية دهم تقوم اثناء ساعات منع التجول هي عملية غير شرعية لا تقوم بها قوات الجيش لان هذه القوات لا تدهم اي مكان الا بصحبة قوات متعددة الجنسية بعد ان يتم التنسيق بينهما» واضاف «ومن يخالف يعد منتهكا للقانون ويعرض نفسه للمساءلة القضائية».

ما الذي يفهم من قراءة التحذير اعلاه؟ الواضح تماما من التحذير هو ان وزير الدفاع ومستشاره لايعيشان في بغداد بل في قارة اخرى تدعى المنطقة الخضراء حيث يتمتعان بالحماية في ظل السفارتين الامريكية والبريطانية. لانهما يتصوران، بان المواطن العراقي مثل مواطني دول الاحتلال الانكلو ـ امريكي يتمتع بحرية ان يفتح باب بيته او يوصده في وجه من يرغب بتفتيش بيته، ولن اقول كما جاء في التحذير مداهمة بيته. وان قوات المداهمة ستدق على الباب وتقف بأدب جم منتظرة ان يفتح لها اهل الدار الباب، ومن ثم تتم دعوتهم لاكمال مهمة المداهمة. وأن المواطن يتمتع بحق رفض طلب المداهمة، ليلا. وانه يستطيع فرض مواصفاته الخاصة لنوعية المداهمة. وحين يقرر بان الوقت غير ملائم له ولعائلته يطالب القوات بالعودة في وقت آخر، نهارا مثلا، او بتاريخ آخر. وهذا كله مبني طبعا على افتراض الوزير ومستشاره بان الشوارع آمنة وانها غير مسيطر عليها من قبل الميليشيات على اختلاف طوائفها وقومياتها ونزعاتها الاجرامية. وان المواطن حر وآمن الى حد يستطيع فيه معرفة هوية من يداهمه خاصة اثناء ساعات الليل المرعبة والحالكة الظلمة اثناء ساعات انقطاع الكهرباء الطويلة. وان قوات المداهمة مكشوفة الوجوه وتحمل هويات تبين الى اي جهة ينتمي افرادها، ومواقع فرقها، واين يمكن الاتصال بالمسؤولين في حالة مخالفتهم السلوك. وان قوات المداهمة المدربة على السلوك الحضاري جدا من قبل السادة قوات الاحتلال، وليس على كسر الابواب والقصف وتفجير البيوت بساكنيها، تقوم بتسليم المواطن استمارتين. حيث يوقع رب البيت على الاولى قبل المداهمة ليمنحهم الاذن بالمداهمة. ويوقع على الثانية بعد المداهمة كشهادة حسن سلوك لهم باعتبارهم قد نفذوا المداهمة بكل رقة ولطف، وفتشوا البيت بكل احترام ثم رتبوا كل شيء واعادوه الى مكانه، ولم يحطموا البيت على رؤوس ساكنيه ولم يضعوا الاحذية على أعناق الرجال واكياس الخيش على رؤوسهم، ولم يصرخوا كلماتهم البذيئة في وجوه النساء والاطفال، ولم يسرقوا الاموال وحلي النساء او يعتدوا جسديا على اهل البيت، ولم يسلموا الكاميرات الى النساء لالتقاط الصور مهينة لاخوتهم وازواجهم وآبائهم امعانا في اذلالهم.

كما يفترض وزير الدفاع ومستشاره بان القوات، أيا كانت، ستصل الى البيت راجلة بلا دبابات او مصفحات او هامفيات او طائرات احيانا، غير مسلحة باخطر الاسلحة المصوبة نحو صدور اهل الدار، لذا سيكون من السهل جدا على المواطن وزوجته واطفاله الصغار، المداهمين ليلا، المرتجفين ذعرا لهول الصراخ والضجيج واطلاق النار، ان يأمروا القوات بالعودة من حيث أتت لحين اصطحابها نوعا آخر من القوات والتأكد من هويتها. وان القوات العراقية، المدربة من قبل السيد المحتل، تختلف في سلوكها عن سيدها وانها حريصة جدا على كرامة مواطنها وابناء شعبها الى حد الوقوف بوجوه قوات الاحتلال لتمنعها بحزم وصرامة من أي ممارسة مهينة بحق المواطن، أيا كانت قوميته او دينه او اتجاهه السياسي. وان معاملة قوات الجيش والشرطة معا، او قوات الجيش ومن يسمى بالقوات متعددة الجنسية، تختلف عن معاملة وسلوك بقية الميليشيات والعصابات وفرق الموت. لذلك على المواطن الآمن المطمئن المتمتع بحقوقه كاملة في ظل ديمقراطية الاحتلال ان يرفض بعض انواع المداهمات وان يختار بملء ارادته، وهو المتمتع بديمقراطية الانتخابات والاصبع البنفسجي، المداهمة الافضل لبيته أي المداهمة المشتركة وليس المنفردة، وان كان من الافضل ،دائما، اختيار مداهمة رجال الجيش وقوات الاحتلال العالية الجودة. ولعل افضل مثال على انسانية مداهمة قوات الجيش والشرطة وقوات الاحتلال للمواطنين ونجاحهم في توفير الطمأنينة عند اجراء المداهمات المشتركة، هو مذبحة حسينية المصطفى في حي أور ببغداد ليلة 26 آذار (مارس) الحالي. حيث داهمت القوات العراقية وقوات الاحتلال المشتركة الحسينية، بالاسلوب الانساني الرحيم ذاته الذي استخدموه ضد النجف والفلوجة وسامراء والقائم وحديثة وتلعفر، مطلقين نيرانهم العشوائية على الجميع، متعاونين متكاتفين، فكانت النتيجة قتل جميع الحاضرين من المصلين وغيرهم وبالتعاون الكامل ما بين قوات الاحتلال والعراقية. ولم تتح الفرصة لاي حاضر في الحسينية ان يتبع نصيحة السيد وزير الدفاع ومستشاره للتأكد من هوية المهاجمين او مطالبتهم بابراز هوياتهم او العودة نهارا!

ويبلغ تحذير الوزارة قمة اللامعقول عندما يشير الى ان: «من يخالف يعد منتهكا للقانون ويعرض نفسه للمساءلة القضائية». الامر الذي يستفز المواطن الى الصراخ غضبا. أي قانون يتحدثون عنه؟ وأي قضاء؟ ألا يعلم الوزير ومستشاره وكل الوزراء المنتهية صلاحيتهم بان القانون قد تم اختطافه وتعذيبه ورمي جثته في شوارع عراقنا؟ وان الميليشيات الطائفية والعرقية قد قتلت القضاء؟ وانهم، جميعا، بلا استثناء، قد خانوا ثقة الشعب الذي منحهم الاصوات في لعبة الديمقراطية والانتخابات معتقدا بانها المحطة الآمنة التي ستوفر للجميع السلام!

وقد بلغ التناقض في التصريحات والسلوك بين الوزارات المختلفة ومسؤولي الاحزاب وقادة الجيش وقوات الشرطة والمغاوير من جهة وبين المندوب الامريكي السامي زلماي خليل زاد والجنرال ابو زيد والجنرال كيسي والرئيس بوش وكونداليسا رايس ورامسفيلد، حدا سقط فيه حتى وشاح الاتفاق الشفاف الذي وافق كل من هلل للاحتلال على تغطية رأسه به. لئلا يرى معتقدا بان الآخرين لن يروه. ففي الوقت الذي يحذر فيه وزير الدفاع الدليمي من المداهمات المنفردة من قبل قوات الجيش او الشرطة يطالب تجمع الائتلاف باستلام صلاحية حفظ الامن من القوات الامريكية. وهو نفس الوقت الذي يصرح فيه قادة الجيش الامريكي المحتل بان قوات الامن والشرطة والجيش العراقية عاجزة عن حفظ الامن ومحاربة الارهاب، وهو نفس الوقت الذي تطالب فيه الحكومة المنتهية صلاحيتها بتمديد بقاء قوات الاحتلال لحين تهيئة القوات العراقية لحماية المواطن من كل من يعيق بناء الديمقراطية في العراق، وهو نفس الوقت الذي تصاعد فيه نمط القتل الجماعي البشع المستهدف لشرائح كبيرة من أهلنا وتزايد فيه عدد القتلى بعد التعذيب، وهو نفس الوقت الذي يسرح فيه الاحتلال ويمرح سارقا ثرواتنا، قاتلا ابنائنا وممتهنا لكرامتنا. ولعل أبسط دليل على تخبط المسؤولين المنخرطين في سياسة الاحتلال وادعاء محاربة الارهاب ماصرح به اللواء مهدي الغراوي، قائد قوات حفظ النظام، لجريدة الصباح بتاريخ 4آذار (مارس)، حيث قال: «اعترف أحد المجرمين الخطرين المدعو زيد الهلالي بعد القبض عليه والتحقيق معه على ان 90 بالمئة من منتسبي أفواج حماية المنشآت متورطون أيضاً بعمليات ارهابية وما زالوا يتقاضون رواتب من الدولة»، وعن الاجراءات المتخذة بهذا الشأن قال: «مسؤولية الافواج انيطت بوزارة الدفاع حصراً وهي الجهة المخولة باتخاذ الاجراءات المناسبة».

وقالت وزارة الداخلية ان السلطات اعتقلت أركان الباوي الضابط برتبة رائد في الشرطة بعد اتهامه بالمشاركة في فرق الاغتيالات التي تعتقل المواطنين ثم تقوم بتعذيبهم واعدامهم من دون تقديمهم للمحاكمة في أول اعتراف من الوزارة على انخراط عناصر فرق الاعدام في هياكلها والمؤسسات التابعة لها. ونقلا عن رويترز، ألقت القوات الامريكية القبض على 40 من افراد قوات وزارة الداخلية، كانوا يحتجزون 17 اجنبيا في مجمع سري. وحاول مراسل الوكالة الاقتراب من المجمع الا ان افراد احدى المليشيات الحامية للوزارة منعوه. كما تم العثور على 30 جثة مقطوعة الرأس على الطريق العام بين بعقوبة والنهروان، شمال بغداد. واعلنت الشرطة العثور على 10 جثث في مناطق مختلفة من العاصمة. وكانت معظم الجثث مكممة ومصابة باعيرة نارية وبدا عليها اثار التعذيب. وجاء في تقرير للامم المتحدة ان فرق اعدام منخرطة في هياكل وزارة الداخلية تنفذ اعدامات في بغداد وحولها وترمي جثثهم بالشوارع بعد تعذيبهم ومن ثم قتلهم باطلاق رصاصة في رأس كل معتقل.

هذا هو حال أهلنا بعد مرور ثلاث سنوات على اكمال عملية «تحرير العراق» بالتعاون بين القوات الانكلو امريكية وبمساندة عراقيين كوفئوا بالمناصب والعقود. ان صناعة التفرقة الطائفية والعرقية ونمو مصالح كل من ارتبط بالاحتلال اقتصاديا وسياسيا، ريح مسمومة تهدد كرامتنا وحياتنا وبقائنا.

فمن هو المسؤول عن ارتكاب هذه الجرائم النكراء، ومن هو المسؤول عن وضع حد لها في خضم تلاطم التصريحات وتماهي شخصيات الاحتلال بمن يعمل معهم؟ والى متى يبقى سياسيو الاحتلال يتشدقون ببناء الديمقراطية وحقوق الانسان؟ ومتى يتوقفون عن التستر خلف عباءة محاربة الارهاب العالمي، المنسوجة خصيصا لحماية المصالح الامريكية في المنطقة، ليعلنوا وقوفهم بجانب شعبهم الذي يذبح يوميا، ليفضحوا اكذوبة الاحتلال في حماية العراقيين ومصالحهم، والمطالبة برحيل كل قوات الاحتلال بلا شروط، وتبنيهم مقاومة الاحتلال طريقا لاحترام كرامة المواطن وتحقيق السيادة والاستقلال والوحدة الوطنية.

* كاتبة من العراق

عن توبة المعارض وقهر الرجال

د. عبدالوهاب الافندي

(1)

لا اعرف شيئا عن المعارض السعودي عبد العزيز الشنبري ولم ألتق به كما التقيت بمعارضين سعوديين وعرب كثر حفلت بهم المنافي، ولكن عندما سمعت بنبأ توبته النصوح عن اثم المعارضة وعودته الى جادة الصواب، تمنيت من اجله اولا ومن اجل كرامة كل انسان عربي ثانيا، لو كان الرجل مدسوسا من قبل المخابرات السعودية على المعارضة، لان في ذلك تفسيرا اكثر انسانية لتوبته واوبته.

(2)

قد يرى البعض في اندساس عملاء المخابرات في اوساط المعارضة عملا اجراميا يضاف الى سوءات انظمة القهر. وقد يرى فيه البعض عملا بطوليا لنصرة الوطن ضد المخربين. ولكنه يبقى عملا مفهوما من وجهة النظر الانسانية، يخضع لارادة الانسان الواعي ويدخل في صراع المصالح والمبادئ ووجهات النظر. ولكن انكسار الرجال وانهيارهم امر مأساوي بدرجة يصعب على الانسان السوي التعايش معها.

(3)

ليس من الغريب ان يغير الانسان موقفه السياسي فيتحول من معارض لنظام معين الى مؤيد له وبالعكس. وهذا التحول قد يكون بسبب تغير الرأي او المصالح او زيادة الوعي او التوصل الى فهم جديد للامور. ولكن هناك شيئا محزنا في رؤية تحول مفاجئ في شخصية معارض كان حتى الامس يدعو الى اسقاط النظام، ثم يتحول بعد ذلك الى مسبح بحمده، متفوقا في ذلك على من كانوا اولياءه الاصليين.

(4)

الذي يجعل مثل هذا الانقلاب مرعبا هو انه ارتداد الى حال هو حال الغالبية الكاسحة من المثقفين العرب، سوى انه في مفاجأته يذكرنا بافلام الرعب حين رأى شخصا ينهار ويفقد تماسكه تحت التعذيب فيتحول الى حطام بشري، ويصبح طيعا في ايدي جلاديه. فالانكسار هو حال الجميع، الا اننا تعودنا عليه لان الكل يكذب على نفسه طائعا. ولكن قبح هذا الحال الذي عليه الكل يظهر حين يرتد من انعتق من الكذب والنفاق الى حاله السابق، ثم يزايد على المرابطين في حال العبودية. انه مشهد يفطر القلب ويجعل المرء يفقد ايمانه في الانسانية.

(5)

في زيارة الي مرة الى عاصمة عربية استهجنت في حوار لي مع احد المفكرين قبوله قسمة ضيزى من اهل الحكم تحط من قدره ولا تليق بمقامه فرد قائلا: لو كنت معنا هنا لقبلت بأقل من هذا. ولعل هذا تذكرة لنا بالا نقسو في الحكم على من اجبرتهم الظروف القاهرة على الخضوع الى من لا مفر منه.

(6)

اكثر الضغوط التي تفرض على الرجال الانكسار والخضوع هي ضغوط الاسرة، واحتياجات الاطفال ومطالب الآباء. وقد عرفت اجهزة المخابرات هذا، فكانت دائما تستخدم الاسر كوسيلة ضغط على المعارضين، احيانا باتخاذهم رهائن وكثيرا ما يكون باستهدافهم بالقتل.

(7)

في فيلم «الوطني» يطلب الثوار الامريكيون في حرب الاستقلال من بطل الفيلم بنجامين مارتن ان ينضم الى الحرب للاستفادة من خبراته فيرفض متعللا بضرورة التفرغ لرعاية اطفاله بعد موت زوجته. يتوسل اليه رفاقه بالميادين فيجيب: انا أب، ولا طاقة لي بتحمل عبء المبادئ.

(8)

في سجن العبودية المسمى وطنا عربيا يختار الكثيرون الصمت والاستسلام كأهون الشرين، وهم يفكرون في الثمن الفادح الذي يدفعه من يتكلم، وكلما انهار معارض كما حدث مع الشنبري وغيره، تظلم الدنيا في عين المتطلعين الى الحرية ويحمد الخانعون الله على انهم لم يرفعوا رأسهم اصلا.

(9)

في فيلم «الوطني» ينجر مارتين الى الحرب من الباب الذي حاول منه تفاديها، وذلك للدفاع عن اسرته. فقد تمرد ابنه الاكبر ضد «تخاذله» والتحق بالثوار، حيث قتل في الحرب. وبعد ذلك قام الجيش البريطاني بمهاجمة منزله واحراقه، فالتحق مارتين بالحرب وقاد بعض وحداته الى انتصارات باهرة. ولعل الاستبداد العربي الذي ألقى بكلكله على صدر الامة في طريقه الى دفع المتخاذلين دفعا الى الثورة، واذلالهم اذلالا لا يطيب معه المعيش لانسان.

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ

فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637

email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 770594

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN